رأي القدس

مهمة صعبة للحكومة العراقية الجديدة

■ اعتبر الرئيس الامريكي جورج بوش تشكيل الحكومة العراقية الجديدة الذي اعلن عنه رئيسها نوري المالكي امس بانه يوم جديد في تاريخ العراق، ولكن القليلين في العراق وخارجه يشاركونه هذا الرأي. فاعمال القتل والتفجير التي استقبلت هذه الحكومة تؤكد ان الوضع على الارض قد يزداد سوءا في الاسابيع والاشهر المقبلة.

التحدي الاكبر الذي يواجه هذه الحكومة، واي حكومة عراقية اخرى، هو كيفية وقف دوامة العنف، وحقن دماء العراقيين، وتحقيق الاستقرار في البلاد. وقد اظهر رئيس الوزراء الجديد اهتماما خاصا بهذه المسألة، وقال ان استتباب الامن، وتحقيق الاستقرار يحتلان المرتبة الاولى على قمة اولويات حكومته.

ولا نعرف كيف سينجز السيد المالكي هذه المهمة التي استعصى انجازها على كل الحكومات السابقة، خاصة انه فشل في اختيار وزيري الدفاع والداخلية، وتولى هو احداها، وألحق الثانية بنائبه السيد الزوبعي.

وكان لافتا ان السيد المالكي تعهد ايضا بحل الميليشيات المسلحة التي عاثت في الارض فسادا، ومارست كل انواع القتل والارهاب، وشكلت حكومة داخل الحكومة. فهذه الميليشيات اصبحت تحظى بوضع خاص، وتمثل مراكز قوى متأصلة داخل السلطة الجديدة. فميليشيا بدر تتبع المجلس الاعلى للثورة الاسلامية الذي يتزعمه السيد عبد العزيز الحكيم زعيم الائتلاف الذي اتى بالمالكي رئيسا للوزراء، والشيء نفسه يقال عن ميليشيا قوات المهدي التابعة للسيد مقتدى الصدر، والميليشيات الكردية التابعة للقطبين الرئيسيين جلال الطالباني رئيس الدولة ومسعود بارزاني رئيس اقليم كردستان العراق.

فكيف سيحل رئيس الوزراء، وهو الذي يمثل حزبا صغيرا في الائتلاف الحاكم ميليشيات على هذه الدرجة من القوة، وفي ظل تصاعد الحرب الاهلية الطائفية في البلاد، خاصة ان الرئيس جلال الطالباني عارض علنا حل الميليشيات الكردية، وقال انها قوات نظامية تحافظ على الوضعية الخاصة لاقليم كردستان؟

من الصعب اصدار احكام مسبقة بفشل هذه الحكومة او نجاحها. ويجب التسليم بمدى صعوبة التحديات التي تقف امامها. فالحكومة السابقة تركت لها ارثا من القضايا الصعبة المعقدة، وعلى رأسها ملء الوزارات بلون طائفي واحد من الوان الطيف العراقي، وتقديم المحسوبية والارتباطات الطائفية على الكفاءة والمقدرة، وتطفيش الطبقة الوسطى، واغتيال معظم العلماء والمبدعين في البلاد.

ولعل النقطة الابرز التي تكمن وراء ترحيب الرئيس بوش بهذه الحكومة، هي رغبته وحلفاؤه في بريطانيا في استغلال مسألة تشكيلها، بعد مخاض صعب، من اجل الهروب من العراق. فالانباء تتواتر حول وجود خطة امريكية ـ بريطانية لسحب معظم القوات من العراق في غضون عام على الاكثر.

والرئيس بوش كرر عبارات الترحيب نفسها بالحكومات العراقية السابقة، وبتشكيلة مجلس الحكم التي سبقتها من مجموعة من الشخصيات العراقية التي ساندت الغزو والاحتلال، ولكنه لم يقل ان العراق بات افضل حالا، وان العالم بات اكثر امانا بعد احتلال العراق. وهذا ما يكشف حقيقة المأزق الامريكي ـ البريطاني في العراق.

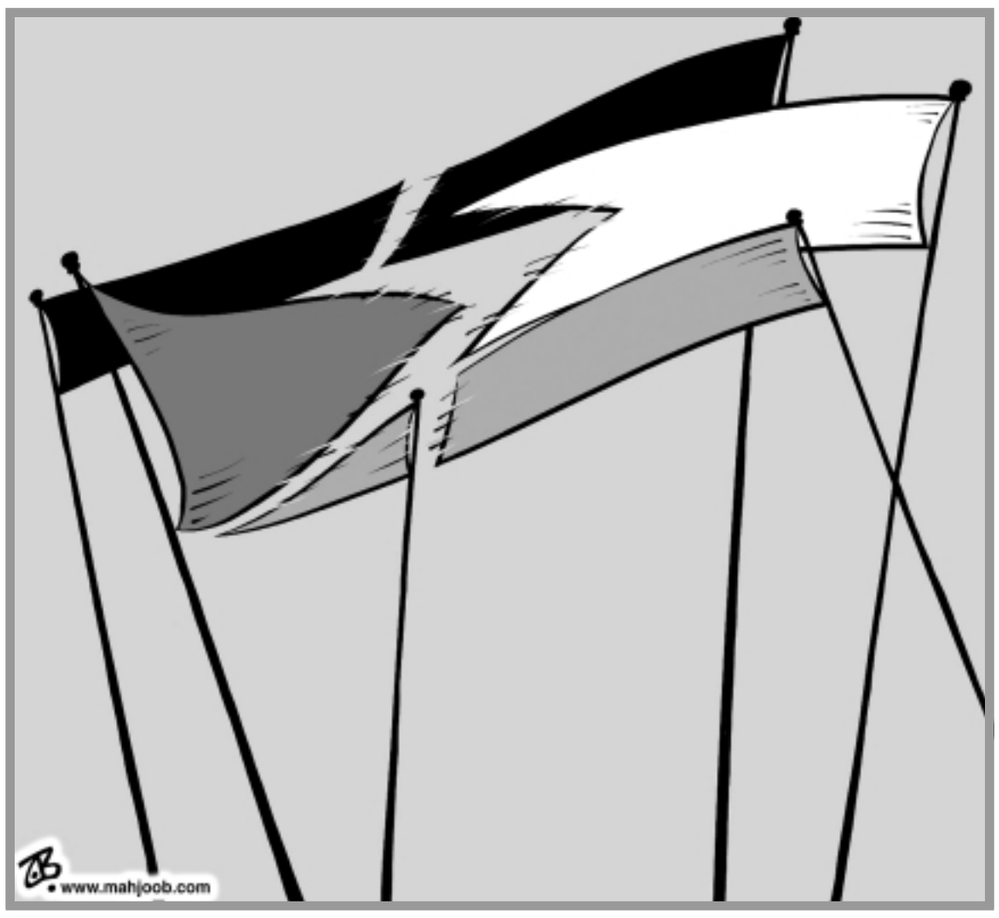

سورية في عين العاصفة «الوطنية» هذه المرة!

مطاع صفدي *

■ في حمأة الأحداث السياسية الأقرب إلى الفواجع العامة دائماً، ليس من المنتظر أن تثير أخبار اعتقالات المثقفين كبير انفعال ما لدى الرأي العام المنشغل يومياً بفظائع من نوع القتل والذبح الجماعي على الهوية في العراق الحزين، ومن نوع الاصطياد الاسرائيلي المعتاد لرموز النضال الفلسطيني واستباحة دماء الأبرياء من السكان المسالمين وهم في بيوتهم وشوارعهم.

ومع ذلك فقد استأثرت أخبار سجون دمشق باهتمام إعلامي عربي، وحتى دولي، كما لو كانت ظاهرة القمع تولد للحظتها، ولم يكن لها ذلك التاريخ العميق المترسخ في صميم الأنظمة العربية الحاكمة.

إنها الظاهرة التي تشتغل من ذاتها، وتنفذ إنجازاتها باستقلال عن أية تطورات أخرى تحيط بها. إنها القوة المركزية التي تطرد بقية القوى إلى محيطها. لا شيء ينال من عصمتها الاجرائية. إنها الحاكمة المطلقة بأمرها. لا شريك لها مع أحد، حتى ولو كان من بعض أسياد الدولة، فهي الدولة. وهي التي تمارس سلطتها ما فوق سلطات رجال الدولة أنفسهم. إنها تقودهم عملياً من حيث أنهم يعتقدون أنهم يقودونها شرعياً أو قانونياً. سلطة القمع لا حدود لها ولا سيّد عليها سوى قانونها الخاص، غير المشرّع أصلاً من أحد. فما يكتب تاريخ السجون هي السجون نفسها.

لم يعد يصح الحديث، ومن زمن سحيق، عن أقنوم أمني يسمى قمع الدولة، بل عن دولة القمع العربية فحسب. إنها مقولة قائمة بذاتها، فريدة نوعها وتاريخها في سجل علم السياسة. كل ما يقال عن أسمائها وأوصافها وتحليلاتها يحقق المثل السائد: الداخل إليها مفقود والخارج منها مولود. وللأسف فإن ضحاياها هي شعوب كاملة، وتواريخ دامية، ومشاريع نهضوية بائرة. كل من وما حولها زائل مترحل موقت إلا هي أمست تضارع الحي القيوم.

دولة القمع لفظان في معنى واحد، لا تصير السلطة هي السجن، بل السجن هو السلطة. عبثاً تحاول أية سلطة عربية أن تخرج من سجنها، أن تتمرد على بيتها الأصلي. أن تبدع رجالاً آخرين غير حراس السجون. أن تنشئ مجتمعاً جديداً مختلفاً غير مجتمع المساجين. أن تشرع نظاماً آخر غير نظام السجون. كل حديث عن وهم التغيير ليس هو إلا النقلة الروتينية من (مهجع) إلى (مهجع) داخل السجن الكبير نفسه. يستيقظ السجناء صباحاً بأمر. يأكلون بأمر. يخرجون إلى (الاستراحة) بأمر. وفي كل ليلة يُنادى على أسماء (وجبة) من المختارين للتحقيق، أي للتعذيب. هل هناك حياة أخرى خارجه، في المجتمع، خارجة عن أجندة السجون المنتشرة بين أحيائه، والمتناثرة في ضواحيه؛ شوارع المدينة جسورٌ عبورٍ من سجون إلى سجون.

ليس القمع مزاجاً يتحلى به أسياد السلطة. ولا يصدر عن قرارات استثنائية أو اضطرارية. ليس وليد ساعته، ولا يشكل انحرافاً ما عابراً، قد يُوصف بالخطأ أو التسرع أو الغباء أو النقص والضمور في الوازع الوجداني والأخلاقي عند هذا المسؤول أو ذاك. إن القمع مؤسسة ومن يديرها يُدار بها. حاكمها محكوم لها. القمع كمؤسسة له إيديولوجيته الخاصة به، تسوّغ أفعاله مقدماً. وهذه الأفعال هي خطاباته اليومية الموجهة إلى رعيته. لا يحتاج إلى أية لغة سوى ما تنطق به سجونه وقلاعه المنظورة وغير المنظورة. كل فعل قمعي يجدد أوجه الطغيان، يطرح التسلط كابن ساعته ويومه. بدون هذه (الإنجازات) الراهنة أو المنتظرة يكاد يفقد القمع براهين وجوده. وقد تتداعى أركان مؤسسته.

لذلك كل تعويل على إمكان تعديل ما يتبرع به الجبروت سوف يعتبره انتقاصاً من هيبته. كيف يسلم الجبروت من (مؤامرات) أعدائه إن لم يلقنهم، كل صباح ومساء، جرعات من سمومه. وهو المالك لكل الاحتياطات الضرورية للالتفات على إمكانية الصراع أو التصالح مع أنداده فقد ألغى ويلغي إمكان الندية. الجبروت ليس له آخر يقابله وينازعه بالقول أو الفعل. وإلا فإنه يتحول إلى مجرد طرف في شبكية، من أطراف أخرى، تضطره الى الاشتباك معها. وكل اشتباك أو حوار مع (المعارض) يحتمل النصر أو النكوص. في هذه الحالة لا يظل الجبروت هو نفسه. تتهدد أحاديثه بظهور بدائله، فلا يفهم الجبروت من أية معارضة ممكنة، مهما خفّ صوتها إلى درجة الهمس، وتواضعت وسائلها الى مستوى بعض الكلام المباح، والترميز المسالم، والدعوة الخجولة الى شيء من الحوار مع الآخر، لا يفهم الجبروت من كل هذا سوى إمكان ظهور الآخر، وبالتالي ينبغي الحكم عليه كونه أمسى من طائفة الخوارج. وقد يصير ذلك الزنديق الخارج على دين الأيديولوجيا. فاستحق الجلد والصلب والحرق تحت أنظار الجماهير المجلوبة الى ساحة المدينة.

مؤسسة القمع ليست في خلاف مع أحد، لأن (الأحد) غير موجود. وإذا ما لاحت بعض رموزه ما بين سجن وآخر، فلا تلوم المؤسسة سوى نفسها عن ذلك التقصير الفالت من المراقبة والمعاقبة. فتسارع الى مقاومة (الخطر) المحدق ومحوه قبل استفحاله. ذلك هو الحال البائس الذي يبلغه منطق الاستعصاء حين يفرض نفسه كلما لاحت بوادر ما يسمى بالوحدة الوطنية ما بين السلطة والمجتمع في وقت الأزمات الكبرى مع الخارج. هذه الوحدة الوطنية ليس لها من تفسير لدى الحاكم سوى أنه يفوز بهدنة يفرضها المعارض على لسانه وقلمه مجاناً وبدون أي مقابل. ليست هي مقدمة لإعادة النظر في شيء من عادات النظام و(مناقبه) المعروفة عنه. بل ربما كان الأمر على العكس تماماً، إذ لا يمكن لآلية القمع أن تنظر إلى مسالمة المجتمع إلا أنها عودة إلى استسلامه القديم. ذلك هو أسوأ تفسير يبتلي به قادة الأمم في ظروف منعطفاتها التاريخية. وأية طائفة من هؤلاء القادة، سوى أولئك المحكومين أولاً بعقد الخوف من شعوبهم، وليس من أعدائهم المفترضين. إنه الاستثمار الضال دائماً لمعاني العودة الى التضامن الوطني، وللفرص التاريخية حقاً، التي تتيحها للحكم المستبد نفسه كيما يخرج قليلاً على علاقات الثأر والانتقام المتبادلة مع أحرار شعبه، كيما يحاول انتصاراً شخصياً ذاتياً ما على مؤسسة القمع التي تتملكه فعلياً من حيث يعتقد أنه سيدها وحاميها: لعله أخيراً يقدر على الانفكاك من بعض أسارها وانقياده الآلي لضروراتها الخبيثة المفتعلة.

لا يجد الاستبداد أمامه من خصم عنيد سوى الوعي وأهله. وقد لا يكون المجتمع معبأ بكليته لحمل أعباء المعارضة القصوى، بالرغم من كل ما عاناه ويعانيه من ضروب القمع والفساد واغتيال مختلف عوامل نهضته، تارة بالقصد والتخطيط، وتارة أخرى بالاهمال والاحتقار لكرامته ومصالحه الحيوية. فمن يتقدم الساحة هم حقاً من فئة الفدائيين كما ينبغي اعتبارهم حتى بالنسبة لأهل الوعي عامة الذين اكتفوا بضواحي المشهد ولم ينزلوا إلى مركزه. أما هؤلاء (الفدائيون) الذين يظلون قلة عددية، لكنها تلك القلة ذات النوعية القادرة على قراءة الواقع واستنابة وعيها الخاص الفعال عن الرأي العام المصمّت والمكبوت. إنها الفئة الحاملة للقب (المثقفين) كمصطلح وجودي سياسي، يميزها عن سواها من أهل الوعي والمعرفة، بفضيلة الالتزام، أي بثقافة الرأي كفعل هادف، كاستعداد للتدخل المسؤول في مجريات الشأن العام. خاصة عندما تتهدده أعنف التحولات الكارثية التي تهز أركان مجتمعاتنا العربية، المنكوبة أولاً بتهافت حكامها، واحتباسهم لإرادتهم، وإرادة شعوبهم معهم، في أضيق مصلحة لمجرد بقائهم، وتكريس سلطاتهم المطلقة بدون حسيب أو رقيب، والانشغال عن أمور الدولة والناس فقط بإدارة القمع والفساد.

فلقد فشل الاستبداد السوري مرة أخرى في قراءة وفهم أفضل هدية منحها إياه الشعب، وهو يمرّ في أصعب محنة تناولته هو وكيان الجمهورية معه، عندما أطبقت عليه عقابيل الانسحاب الاجباري من لبنان وشبهات اغتيال رئيسه (الحريري) وضغوطات المجتمع الدولي والإقليمي، حتى كادت تشكل مقدمة، تتوقع الانسحاب القريب من حكم سورية. لكن هبّ شعب سورية النبيل دفعة واحدة، وفي طليعته هذه الفئة من مثقفي الرأي السياسي الملتزم، هبوا جميعاً، في وقفة عز وطنية، قلّ مثيلها منذ زمن طويل. فهل تناسى الجمهور أربعين سنة من مصادرة حريته وتعطيل نهضته، وتشويه وتحريف أدواره القومية بالنسبة لذاته ولأقرب أشقائه في محيطه.

كانت الهبّة الوطنية تلك أشبه بثورة إيجابية حقيقية. لكن سريعاً ما استأنفت السلطة عاداتها القديمة. فتعمّدت التفسير الخطأ للهبة الوطنية العارمة. استثمرتها بسوء نية عجيبة. لسوء الحظ اعتبرتها إعادة دعم لمؤسستها المنخورة بالقمع والفساد. رفضت مسامحة الشعب ودعوته البريئة للمصالحة، لهدم الماضي والمشاركة العادلة في بناء الحل الوحيد المتبقي وتجنب الكارثة الشمولية لكلا طرفي العلاقة. كان عنوان هذا الحل: تجاوز النظام لنفسه، وإطلاق المجتمع من معتقله الجماعي، واسترداده لكامل حرياته.

لكن النظام يأبى الخروج (الطوعي) من عين العاصفة، وقد صارت عاصفتين. وكانت الأولى ولا تزال تهب عليه من خارج الوطن. ثم صنع النظام عاصفته الأخرى الأخطر لتهب عليه أخيراً من عمق الوطن، وربما من جميع أصحابه الأصليين هذه المرة.

* مفكر عربي مقيم في باريس

كوابيس أفغانستان المتصاعدة

احمد موفق زيدان

■ الصيف الساخن الذي توعدت بها كل من حركة طالبان والقاعدة في أفغانستان تترى صوره وأشكاله بشكل يومي في ضوء تصاعد العمليات العسكرية القاعدية والطالبانية خلال الفترة الماضية، يُضاعف ذلك الفوضى الأمنية وضعف إدارات وأجهزة الدولة الأفغانية العاجزة حتى الآن عن ضبط الأمن فضلا عن توفير المتطلبات الأساسية والرئيسية للشعب الأفغاني وهو ما دفع اللاجئين الأفغان الذين عادوا من باكستان إلى أفغانستان أن يعيدوا الكرة ثانية ويقيموا في باكستان بسبب الافتقاد إلى أبسط مقومات الحياة الأساسية في أفغانستان، وهنا لا أتحدث عن كابول فهي ليست كل أفغانستان.

قائد القوات الأمريكية في أفغانستان الجنرال ايكنبري أرجع السبب الرئيسي للفوضى الأمنية إلى ضعف مؤسسات وأجهزة الدولة الأفغانية والتي تركت مناطق بكاملها دون أن تبسط الدولة على سيطرتها، لكن فات الجنرال الأمريكي أنه بذلك يدين نفسه فالقوات الأمريكية التي جاءت لبناء أفغانستان الحديثة ومؤسساتها وأطرها تعلن اليوم عجزها وفشلها على الوصول بأفغانستان أمنيا على الأقل إلى المستوى التي كانت تعيشه البلاد أيام حكم طالبان. 12 نيسان (أيار) الماضي أعلنت القيادة الأمريكية في كابول عن بدء عملية أسد الجبل في ولاية كونار شرقي أفغانستان وجرّدت لها 2500 جندي أمريكي، ولكن الصور التي أظهرتها قناة «الجزيرة» مؤخرا تشير إلى أن القوات الأمريكية ووجهت بمقاومة خصوصا في ظل صعوبة التغطية التلفزيونية والإعلامية بشكل عام للعمليات الأمريكية، وتُوج ذلك بسقوط أو إسقاط مروحية أمريكية كما أعلنت طالبان وقتل العشرة الذين كانوا على متنها.

العمليات الانتحارية تضاعفت، وعدد القوات الأمريكية الذين قتلوا حتى الآن منذ دخول القوات الأمريكية إلى أفغانستان في تشرين أول (اكتوبر) من عام 2001 بلغ 234 قتيلا حسب الرواية الأمريكية، منهم 85 العام الماضي، و25 منذ مطلع هذا العام، لكن طالبان تقدر عدد القتلى بالآلاف وتتهم القوات الأمريكية بإخفاء الرقم الحقيقي لقتلاها.

وعلى ضوء ما تقدم فإن خطة قوات الناتو المعلنة هو زيادة عدد قواتها في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل إلى 32 ألف جندي لكن ما يواجه هذه القوات أن كثيرا من الدول المشاركة ترفض أن يقاتل أفرادها بشكل مباشر في العمليات ويفضلون أن يشاركوا في توفير الأمن لمحاربة المخدرات.

والحديث عن المخدرات ذو شجون في أفغانستان فبعد أن شهدت المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة بخلو أفغانستان من المخدرات أيام حكم طالبان قفزت هذا العام إلى كونها المصدر الرئيسي للعالم وبنسبة 90% من الإنتاج العالمي فحسب مصادر أمريكية وأممية فإن 100 ـ 125 ألف هكتار من المخدرات تتم زراعتها في اقليم هلمند جنوب غرب أفغانستان، بينما تصل مساحة الأرض المزروعة في كل أفغانستان إلى 260 ألف هكتار، وكان حاكم هلمند السابق أخندزاده متهما بقوة بالتورط في زراعة وتجارة المخدرات وبعد أن انتشرت رائحته تم إبعاده من منصبه ورُقّي إلى عضو البرلمان الأفغاني، وتسلم شقيقه منصب نائب الحاكم، ويتردد أنه مع قائد شرطة المنطقة متورطان في زراعة وتجارة المخدرات كما تتحدث التقارير عن تورط شقيق الرئيس الأفغاني حامد كارزاي في هذه التجارة.

منظمة إدارة الأزمات الدولية عزت في تقريرها الأخير الفوضى والتوتر في أفغانستان إلى جملة عوامل منها نفوذ أمراء الحرب الذين يصل نسبة حضورهم في البرلمان الأفغاني من 50 ـ 60% من نسبة البرلمان، بالإضافة إلى المخدرات وقوة طالبان والقاعدة وغيرها من العوامل يزيد عليها ضعف إدارة الدولة والافتقار إلى بسط سيطرتها على كل المدن والتراب الأفغاني.

بعد الحصار والتجويع: فتنة الحرب الأهلية ـ لعن الله من أيقظها

د. عزام التميمي *

■ أعلن مؤخراً مركز سابان المعني بالسياسة في الشرق الأوسط والذي يترأسه مارتن إنديك السفير الأمريكي السابق في إسرائيل عن إصداره ما يعرف بـ«مذكرة الشرق الأوسط»، وهي مجموعة من التوصيات تمخضت عن ورشة عمل بين متحاورين عرب وإسرائيليين نظمها المركز بمقره في واشنطن، ستقدم لإدارة الرئيس بوش عشية زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت إلى العاصمة الأمريكية يوم الثالث والعشرين من الشهر الحالي.

وتوصيات الورشة ذات شقين، شق يتعلق بالتعامل مع الحكومة الفلسطينية التي تديرها حركة حماس وشق يتعلق بتعامل الإدارة الأمريكية مع خطة أولمرت للانسحاب من الضفة الغربية بهدف تعزيز كيان الدولة الصهيونية داخل حدود واضحة ونهائية. أما فيما يتعلق بالشق الأول فتوصي «مذكرة الشرق الأوسط» الإدارة الأمريكية باتخاذ الإجراءات التالية:

أولاً: التوضيح للفلسطينيين بأن معاناتهم إنما مصدرها رفض حماس الانصياع للأعراف الدولية والفلسطينية والتي توجب عليها الاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف واحترام ما اتفق عليه بين السلطة الفلسطينية ودولة إسرائيل.

ثانيا: وضع حد للأزمة الإنسانية التي باتت تنذر بعواقب وخيمة.

ثالثا: دعم الرئيس المنتخب محمود عباس على أساس أنه الخيار الوحيد المتوفر بديلاً عن حماس.

رابعاً: إقامة «صندوق أمانات دولي» لإنهاء تحكم وزراء حماس بشؤون الرعاية الاجتماعية للفلسطينيين وإناطة الأمر بمحمود عباس والمجتمع الدولي.

وأما فيما يتعلق بخطة أولمرت بشأن الضفة الغربية، فإن توصيات «مذكرة الشرق الأوسط» فضفاضة، وعلى النقيض منها بشأن الموقف من حماس، فإنها تعطي الإدارة خيارات ثلاثة على افتراض أنها لا تملك إلا التعامل مع الأمر الواقع الذي ستفرضه خطة أولمرت. وهذه الخيارات هي:

أولاً: «إضفاء الشرعية على حدود إسرائيل». يحتاج الرئيس بوش في حالة تبني هذا الخيار دعم مبدأ «التعويض عن أي أرض يتم ضمها بشكل دائم ونهائي»، وضمان أكبر قدر من التواصل بين أنحاء الضفة الغربية، ووجود نوع من الترابط بين ضواحي القدس الشرقية وبقية الضفة الغربية، وتوفير حدود مع الأردن، وفي نهاية المطاف إيجاد رابط ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

ثانياً: «دولة بحدود مؤقتة». وذلك أنه فيما لو تعسر رسم حدود إسرائيل بشكل نهائي، فإن بإمكان بوش أن يستفيد من رغبة أولمرت في الانسحاب من الضفة الغربية والأحياء العربية في القدس الشرقية لكي يدفع باتجاه التفاوض مع عباس عسى أن ينجم عن ذلك دولة فلسطينية مؤقتة بضمانات أمريكية حول الوضع النهائي.

ثالثاً: «خيار اللاخيار». إذا فضل بوش تجنب القيام بتحرك دبلوماسي فاعل، فإن البديل هو الإعراب عن دعمه لأي انسحاب إسرائيلي محدود من المستوطنات النائية، وتأييد الاستمرار في بناء الجدار، مع ملاحظة احتمال أن يؤدي ذلك إلى تصاعد الصراع.

شارك في ورشة العمل المذكورة أمريكان وإسرائيليون وفلسطينيون وعرب، وضم الفريق الفلسطيني كلاً من زياد أبو عمرو، وخليل الشقاقي، وسلام فياض وشارك من الأردن حسن البراري ومن الخارجية المصرية عزالدين شكري.

لم يعد يخفى على كل ذي بصيرة بأن ما يجري في الساحة الفلسطينية منذ الانتخابات في الخامس والعشرين من كانون الثاني (يناير) 2006 وحتى الآن هو نتاج مؤامرة على الشعب الفلسطيني بأسره حيكت في دوائر صنع القرار العالمية في واشنطن ولندن، وأريد لها أن تأخذ شكل صراع على النفوذ أو الصلاحيات بين حركة حماس وحركة فتح. عشرات المراكز الممولة صهيونياً مثل مركز سابان المذكور أعلاه تقوم بجهود مكثفة للتأثير في مسار الأحداث بحيث يخرج الكيان الصهيوني من كل حدث منتصراً أو على الأقل بأقل قدر من الخسائر.

في كثير من الأحيان لا يملك الخصم إلا زرع بذور الشقاق بين أبناء الشعب الواحد، وهو في ذلك يستثمر ما لدى الناس من مخاوف وشكوك، وما أكثرها.

ربما كانت أول محاولة في هذا الصدد بعد الانتخابات مباشرة هي الخطوة غير الدستورية التي أقدم عليها بعض أعضاء المجلس التشريعي السابق ـ والذي نسخته الانتخابات ولم تبق له أي صلاحيات ـ لتعديل القوانين عشية انعقاد المجلس التشريعي الجديد بهدف نقل أكبر قدر من الصلاحيات من الحكومة إلى الرئاسة. والمضحك المبكي في الأمر أن الرئيس محمود عباس هو الذي كافح في عهد المرحوم ياسر عرفات لنقل هذه الصلاحيات من الرئاسة إلى الحكومة التي كان يرأسها حتى استدعى الأمر أن يقدم استقالته بعد أقل من ستة شهور على تعيينه بموجب شرط أمريكي مقابل خطة خارطة الطريق. ومن أراد أن يسمع ويشاهد ما كان يقوله محمود عباس في ذلك الوقت حول نزاعه مع أبي عمار حول الصلاحيات، وكيف أنه في نهاية المطاف قدم استقالته لأنه لم يرض أن يكون رئيساً لحكومة لا تحل ولا تربط، فليرجع إلى البرنامج الوثائقي الذي أنتجته مؤسسة الإذاعة والتلفزيون البريطانية (بي بي سي) ثم عربته قناة الجزيرة وأذاعته. والبرنامج المشار إليه بعنوان «من كامب ديفد إلى الانسحاب من غزة، إسرائيل والعرب.. السلام التائه»، وهو سلسلة وثائقية من ثلاثة أجزاء تعالج السنوات الست الأخيرة من مسيرة التسوية العربية الإسرائيلية. فكانت الجولة الأولى من المعركة بين الشعب الفلسطيني بأسره في مرحلة «الدمقرطة» حول من يدير ماذا، وكسبها الفلسطينيون حينما أصرت الأغلبية العظمى من نواب الشعب المنتخبين إعادة الحق إلى نصابه محبطين أول مؤامرة صيهونية ـ أمريكية على ديمقراطيتهم.

وكانت الجولة الثانية من المعركة حول تشكيل الحكومة، التي أرادت حركة حماس ألا تكون بحال من الأحوال حكومتها وحدها، فخاضت غمار مفاوضات مكثفة مع كافة الفصائل أملاً في إقناعها بالمشاركة معها في حمل العبء الذي نوء بالأمم الكبيرة ناهيك عن شعب مستضعف يئن تحت رحى الاحتلال. إلا أن الجهود لم تتكلل بالنجاح. ولم يطل المقام بنا حتى فهمنا حقيقة ما جرى. فقد صرح الناطق باسم الاتحاد الأوروبي مباشرة بعد فشل المحادثات بين حماس وفتح على تشكيل حكومة وحدة وطنية، بأن أطرافاً في الاتحاد الأوروبي كانت تتمنى أن تكون الحكومة الفلسطينية المنتخبة ممثلة لكافة ألوان الطيف السياسي في الساحة الفلسطينية وأن تجمع في تشكيلتها جناحي العمل السياسي المنظم حماس وفتح، إلا أن الإدارة الأمريكية هي التي أحبطت ذلك من خلال الضغط الذي مارسته على شخصيات متنفذة في حركة فتح، بالإغراء تارة وبالتهديد تارة أخرى بما في ذلك التلويح بأن أمريكا قد تضع أسماءهم على قائمة الإرهاب إن هم وافقوا على المشاركة في حكومة وحدة وطنية. ما من شك في أن الإدراة الأمريكية ما كان بإمكانها أن تحقق شيئاً من مرادها لولم تتوفر لدى من تواصلت معهم من رموز السلطة السابقة الرغبة أو الاستعداد للتجاوب إما رغباً أو رهباً. بل إن من هؤلاء من له مصالح تجارية كبيرة بات يخشى عليها إذا ما استقر الأمر لحكومة تضع نصب عينيها سيادة القانون والمساواة أمام القضاء. ولهؤلاء شركاء «بيزنيس» في حكومات عربية مجاورة ما لبثت أن شدت على أيديهم بل وانضمت إليهم بما تيسر لها من جهد لإفشال المساعي في تشكيل حكومة وحدة وطنية. ولا يمكن تفسير تواطؤ تلك المجموعات الفلسطينية والعربية في المؤامرة على كل الشعب إلا بالخوف على ضياع ما جنوه حتى الآن خلال «مرحلة السلام التائه» التي شهدت تدفق مليارات الدولارات على المنطقة من أجل الفلسطينيين لم يصل لأيديهم منها في نهاية المطاف إلا الفتات. وكانت تلك هي أولى جولات المعركة بين الفلسطينيين والصهاينة في فترة ما بعد الانتخابات التي كسبها الصهاينة آنياً، ولكن ما لبثوا أن فقدوا الزمام حين مضت حركة حماس في تشكيل حكومتها رغم المقاطعة الفتحاوية.

لم يكن مستغرباً ولا مستبعداً أن يكون الهم الأمني أول ما تواجه به الحكومة الفلسطينية الجديدة. فقد سادت الساحة الفلسطينية منذ انتهاء الاحتلال الإسرائيلي المباشر لقطاع غزة حالة من الفوضى وانعدام الأمن، كان من أهم مظاهرها تسلط فئات مسلحة على الممتلكات العامة والخاصة، حتى لم يعد الناس يأمنون على حياتهم أو ما يملكون. في نفس الوقت، كانت أجهزة الأمن التي استحوذ على النفوذ فيها الرئيس عباس معطلة تماماً، أشبه ما تكون بتلك القوات العربية التي تركت فلسطين نهباً للصهاينة عام 1948 وعام 1967 لأنه «ماكو أوامر». ثم إذا ما تحرك وزير الداخلية ليضبط الأمن، وما كان له أن يفعل ذلك إلا بتشكيل قوات بديلة لتلك المعطلة، حتى قامت الدنيا ولم تقعد، وكأن لسان حال عباس ومن حوله من بقايا السلطة السابقة المثل الشعبي «رغيف صحيح لا تقسم ومقسوم لا تأكل». ولكنها جولة كسبتها الحكومة بثباتها عند موقفها وتحديها لمن يصرون على استمرار حالة الفوضى وانتشار السلب والنهب بحجة أن الأمن واجبهم وحدهم لا يجوز لأحد أن ينازعهم فيه.

ثم جاء الحصار الاقتصادي والسياسي بكافة أبعاده عقاباً لا لحركة حماس أو حكومتها بل للشعب الذي «ضل السبيل» بانتخابه ممثلين له على غير شاكلة من تهواهم أمريكا وإسرائيل وتقبلان بالتعامل معهم. ورغم لا أخلاقية الحصار وفرض العقوبات، إلا أن المشاركين فيها أصلوا لها بكافة التبريرات. ومرة أخرى، ما كان لهذا الحصار أن ينجح لولا تورط ذوي القربى فيه أملاً في أن تنهار الحكومة أو يثور الشعب عليها فتضطر إلى أن تحل نفسها. ولو كان الحصار مقتصراً على ما يأتي من أمريكا وأوروبا لهان الأمر، إذ انهالت التبرعات من كافة العواصم العربية والإسلامية ـ شعبياً وحكومياً ـ إلا أن المصارف هددت حتى تمسك عن تحويل الأموال، ووقف حراس الحدود وكلابها البشرية بالمرصاد لكل من يدخل مالاً ليسعف به الوضع المتأزم، وكانت آخر المهازل القبض على سامي أبو زهري متلبساً بجريمة تهريب أموال جمعت لرفع المعاناة عن المحاصرين والتهديد بتحويله إلى المدعي العام. والمهزلة الأكبر أن يحتفل بهذا الانتصار الأمني المؤزر بعض من ينسبون أنفسهم لحركة فتح ليجملوا بها صورتهم القبيحة ويستروا عورة خيانتهم لأمتهم ـ وما عاد يشرف فتح أن تنسبهم إليها.

ورغم أن هذه الجولة من المعركة لم تنته بعد إلا أن امارات انتصار الشعب الفلسطيني فيها تلوح في الأفق، فقد بدأت علامات التصدع تظهر في جسم المعسكر الغربي المحرض على المقاطعة، وانفضح المتورطون في الحصار في الداخل والخارج، وتعالت الدعوات برفع العقوبات التي من شأنها أن تقود إلى ما لا تحمد عقباه. ولا تقتصر هذه الأصوات على ما نسمعه في أوروبا أو يتسرب إليها من حين لآخر من داخل الولايات المتحدة، بل ثمة أصوات كثيرة في داخل الكيان الصهيوني باتت ترى بأن الإسرائيليين في النهاية هم من سيدفع الثمن. ولا أدل على ذلك مما نشر في صحيفة «هاآرتس» الإسرائيلية يوم الجمعة 19 ايار (مايو) 2006، وهو إعلان مدفوع الأجرة يقول:

«يعد الأميركان بأنه إذا ما استمر الحصار على الفلسطينيين وبأننا إذا ما جوعناهم فإن حكومة حماس ستنهار خلال شهور ثلاثة. ثم ماذا سيحدث من بعد؟ الجهاد؟ الفوضى؟ إرهاب لا قبل لأحد بالسيطرة عليه؟ المحصلة لا تعني الأميركان، فهم لا يعيشون هنا. أما نحن فإن الأمر يعنينا، ويعنينا جداً».

أما الجولة الأخيرة من المعركة، فهي كما يبدو محاولة إشعال نار الحرب الأهلية من خلال دفع بعض المأجورين ممن لا دين لهم ولا ضمير لإثارة الفتنة بين أبناء الشعب الواحد من منتسبي حماس وفتح. وقد شهدنا تسارعاً خطيراً في الأحداث خلال الأيام القليلة الماضية، بدأ بإطلاق نار من مجهولين، ثم باغتيال أعضاء في حركة حماس، وأخيراً بمحاولة اغتيال رئيس جهاز المخابرات الفلسطيني. وكثير من هذه الاعتداءات، وخاصة الأخير، لا يمكن لأحد أن يفتي فيها دون إجراء تحقيق دقيق فيمن يقف وراءها، وهذا يتطلب بالدرجة الأولى ضبط النفس وتفويت الفرص على كل من يريد أن يصطاد في الماء العكر لأن احتمال تكرار الاعتداءات وارد، لأن من يقف وراءها لن يرضيه إلا أن يغرق الفلسطينيون بدمائهم. وكم من المحزن ألا يبالي بعض الفلسطينيين والعرب بأن يحدث ذلك شفاء لغيظ في صدره أو تمنياً بأن ينال به مراد نفسه.

لا مفر أمام الشعب الفلسطيني من أن يوحد صفوفه وأن يتمسك بخياره وأن يدافع عنه، وهذا وحده كفيل بإحباط ما يمكر به الكائدون. إن الحكومة الحالية، وحسبما يقتضي العرف الديمقراطي، هي حكومة كل الفلسطينيين، وإذا أراد الفلسطينيون في الداخل حماية حقهم في اختيار من يحكمهم ومن ينطق باسمهم ومن يمثلهم، فإن عليهم أن يلتفوا حول الحكومة، ليبطلوا مؤامرات أمريكا وإسرائيل عليها ويفرضوا على العالم التعامل معها.

أما حركة حماس، فعليها أن لا تدخر وسعاً في تجنب التورط في حرب أهلية، فهذه هي أكبر الكبائر وأغلظ المحرمات. ولكن عليها في نفس الوقت أن تحمي خيار الشعب الفلسطيني الذي أراد حكومة نظيفة تمثله لا تمثل مصالح فئوية أو فردية، حكومة تفرض سيادة القانون وتساوي بين الناس أمام القضاء، وهذا يعني عدم الرضوخ لا لضغوط أمريكا ولا لعملائها صغروا أم كبروا. إن التحدي الأكبر، هو الموازنة ما بين تجنب الاقتتال الداخلي وعدم الانسحاب من الساحة أو التفريط بأداء الأمانة.

* مدير معهد الفكر السياسي الاسلامي في لندن

القدس العربي

يومية سياسية مستقلة

تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم

الاشتراكات:

الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو

هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ

فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208

مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)

مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)

مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.

هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)

مكتب باريس: هات